

قرر :

- مادة ١ - تنشأ بجامعة الأزهر كلية تسمى "كلية التربية".
 مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ نشره ما صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ رمضان سنة ١٢٨٢ (١٢ فبراير سنة ١٩٦٤)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٦٠٧ لسنة ١٩٦٤

في شأن تعديل بعض أحكام قانون عمال اليومية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت،

وعلل الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢،

وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣٣ نوفمبر سنة ١٩٤٤ في شأن عمال اليومية والقرارات الملكية والمتعلقة بها،

وعلل موافقة ديوان المظفين،

وعلل ما أرتأه مجلس الدولة،

وعلل موافقة مجلس الرياسة،

قرر :

- مادة ١ - تدرج وظائف بخمر أو بثة وملحظ ملاريا أو ببعض وكشاف ملاريا وملحظ مراقبة صحية تحت وظيفة واحدة باسم "ملحظ صحى" وتضاف إلى وظائف الكشف رقم (٥) من الكشوف حرف (ب) الملحقة بقانون العمال في الدرجة ثالثة ٣٠٠/٥٠٠ ببداية ٢٤٠ مليوناً.

قرر :

- مادة ١ - في تطبيق أحكام المادة ٤ مكرراً من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار إليه والمادة ٣٢ مكرراً من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩٠ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه تعتبر المدد التي قضيت في درجة مساح بالاليومية لطاقة مستخدمي القاطرات كأنها قضيت في الدرجة التاسعة وذلك مع عدم الأخلاص بحكم المادة ٣٦ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٤٠ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه.

ولا يترتب على تطبيق الحكم المتقدم الأخلاص بما تم من ترقيات سابقة على تاريخ العمل بهذا القرار.

- مادة ٢ - تسرى أحكام هذا القرار على الموظفين الموجودين بالخدمة وقت صدوره ويعمل به اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٥٣ مع عدم صرف فروق مالية عن الماضي.

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ رمضان سنة ١٢٨٣ (١٢ فبراير سنة ١٩٦٤)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٦٠٦ لسنة ١٩٦٤

بيان إنشاء كلية للتربية بجامعة الأزهر

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت،

وعلل الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢،

وعلى القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بيان إمداده تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها،

وعلى ميزانية جامعة الأزهر للسنة المالية ١٩٦٤/١٩٦٣،

وعلل ما أرتأه مجلس الدولة،

وعلى موافقة مجلس الرياسة،

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٣٢٣ لسنة ١٩٦١
باتساع المؤسسة المصرية العامة للثروة المائية ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١
بإنشاء المجلس الأعلى للمؤسسات العامة ،

وعلی قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٠٢٥ لسنة ١٩٦٦ في شأن تحديد رؤوس أموال المؤسسات العامة

وعل قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٣
باتّمام بعض المنشآت ،

وعلی ما ارتقاء علیم ، الدولة ،

وعل موافقة مجلس الرئاسة ؟

٢٣

مادة ١ - تكون المؤسسة المصرية العامة للثروة المائية الجلية الإدارية المختصة بالاشراف على شركة الجizerة القطن والتجارة "شركة مساهمة مصرية".

ويكون لوزير التموين بالنسبة إلى هذه الشركة الاختصاصات المخولة لوزير الاقتصاد بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، وي العمل به من تاريخ
نشره.

صدر بر ياسة الجمهورية في ٢٨ رمضان سنة ١٣٩٣ (١٢ فبراير سنة ١٩٧٤)

جمال عبد الناصر

مادة ٢ - ينقل الى الدرجة المشار إليها في المادة الأولى العمال
الحاليون الذين يشغلون وظائف ميئزري أو بيئة مع الاحتفاظ لهم بأجورهم
الحالية متى زادت على البداية المقررة للدرجة وتعتبر أقدمتهم فيما من تاريخ
شغلهم لوظائفهم الأصلية كما ينقل الى الدرجة المشار إليها العمال
الحاليون الذين يشغلون وظائف كشافي ملاريا وملاحظي ملاريا
أو بعرض وملاحظي مرافقه صحية مع الاحتفاظ لهم بأجورهم الحالية متى
زادت على البداية المقررة للدرجة وتعتبر أقدمتهم فيما من تاريخ العمل
بهذا القرار براعاة ترتيب الأقدمية فيما بينهم وفقاً لتاريخ شغلهم لوظائفهم
الأصلية السابقة على تقليلهم .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر بر ياسة الجمهورية في ٢٨ رمضان سنة ١٣٨٣ (١٢ فبراير سنة ١٩٦٤)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العرشة المتجدة

رقم ٦٠٨ لسنة ١٩٦٤

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؟

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن
التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا ،

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات التوسيع بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة،